

قوله ونحن فان اعتبر فان ضربت بها فقد انقضت هويتها بجزءه الرخوي  
هنا وفي قوله تعالى ذنابكم وامثالهم وفيه نظر من وجوه الاول ان حذف  
اداة الشرط وخلعه معاً في جواز نظره وقدم الكلام عليه حيث ذكر  
المصنف في باب الاثنا الثاني انه يلزم ان يكون جواب الشرط ماصياً لنظراً  
ومعنى لان قد تغيرت ماضي لفظاً ومعنى لاجل الفاقدة ولاجل قوله تعالى وقد  
علم كل اناس مشيهم وجواب الشرط لا يجوز ان يكون ماضي المتعدي ذهب الجدل  
كون الجواب ماضي المعنى انما هو حيث كان المعنى بلغي اليه والمعنى هذا على الاستباق  
لانه لا يتغير ترتيب على الضرب المستعمل باداة الشرط واما قوله ان ما كان لفظ  
المحرقة فكيف ماضي المعنى مع كون فعل الشرط يستعمل المعنى فقد تقدم ذلك مما  
لا يتقبل الا ان يريد ان الرخوي الجواب محذوف ويكون سمي للزكريا  
بما ان السور مسد الجواب فتران الرخوي اورد هذا السور بعينه في قوله تعالى  
وان يذرك فان يذرك يذرك فتران الرخوي انما هو انما يتقبل الشرط وهذا  
سابق واجابه بان التمدد وان يذرك فتران الرخوي انما هو انما يتقبل الشرط وهذا  
قباس استغناء بالسبب عن المسبب اعني بالتكذيب عن التامس وهو التامس  
منه يستعمل ان يريد بها ان الجواب محذوف وفيه نظر لان الجواب لا يجوز ان اذا كان  
عبر الشرط مضارعاً ويجوز ان يريد ان قد كذب حتى معنى تام وفيه نظر لان  
الفعل اللامعي لا يستعمل في الاثنا اذا كان معه قد على ما يظن لانه على كل  
التمدد يريد لا يصح ذلك في فاعل الجواب لان اراد ان الجواب محذوف التمدد  
ان ضربت قد تغيرت فاعل الجواب وهذا المعنى السليم لانه قد يرد بالاداعي اليه  
ولا دليل عليه وفيه حذف جلي الشرط والجواب ذلك ما لا حاجة اليه وان اراد  
انه حذف الشرط والفاقدة وتغيرت فاعل الجواب لزم ان يكون الجواب ماضي  
المعنى فان قال ان قد تغيرت فاعل الجواب فاعل الجواب فاعل الجواب فاعل الجواب  
يجوز ان يتغير في قد يغيرت فاعل الجواب فاعل الجواب فاعل الجواب فاعل الجواب  
والمستعمل معنى ونحن اذا وجدنا قد الصارفة للمعنى يحتاج شكلها انما  
قدرها فنحتاج الى الاعتدال عنها فهذا كلام يجب الا ان يكون الرخوي

اراد

اراد تغير معنى لا تغير وصاعده ويكون غير من قد يغيره كلامه حينئذ انما  
ان الضمن هو اسطرلاب في الاصحاح انكران يكون الجواب المصاحب  
لغيرها بالاسماء **تنبيه** قال الرخوي يوجب ان يكون التمدد  
فانجزت او انضرت قد تغيرت وهي على هذا فاصحها لا تقع الا في كلام يبلغ ذلك  
والفا الضميمة هي الدلالة على محذوف قبلها هو سبب لما بعدها سميت ضميمة  
لاضاحاً عما قبلها وقيل لا بنا تدل على ضاحية المتكلم بها فوضعت بالاضاحية على  
لاستناد الجاني وسبب الطبي هذه الجوانح المنسوبة الى الرخوي لا يخلو  
هل شرط ذلك المحذوف ان لا يكون شرطاً حتى تكون هي عاطفة لاجزائه اذ ان  
اشترط الطبي فيها ذلك وقال ان كلام صاحب المناسخ يشعر به انه بعضه  
قوله الرخوي انما لا تقع في كلام يبلغ ذلك الجواب وقد مر في الكلام العادي  
قلت ليس في المناسخ ما يشعر بما ذكرناه من انه ذكر ان التمدد يضره وقال  
ان الفاضلية لم يرد كتمه بالشرط بالكلية فضلاً عن ان يقره انما تكونت  
حينئذ ضميمة او لا وقوله انه بعضه قوله لا تقع الا في كلام يبلغ قوله نظرنا  
على التمدد لا تقع الا في كلام يبلغ والبلغة فيه من جهة حذف جملة سابقة  
شرطه كانت اذ هيها والاشعار بان المأمور لهم يفتن على اشكال الا ان كان  
الاختلاف الضوب فتران الرخوي على هذا ظاهر العهد ان التمدد  
شرط ولا حاجة الى تأويله واعادته الى الاول والاحسن ان يجعله عابداً اليقين  
من مطلق التمدد بل يصلح التمدد من معاً فقد بين ان الفاضلية ضميمة على التمدد  
على ما تراه عاطفة فيها معنى النسبية على القول الاول لاجزائه على الثانية وعلمنا انه  
الطبي ضميمة على الاول والثاني وما يدلنا ذلك من ان الرخوي لم يشرط  
في الفاضلية ان لا يكون المحذوف قبلها شرطاً انه فاعل قوله قد يغيرت  
انها الضميمة فهذا كالمصحح في ان الفاضلية يجوز ان تسمى شرطاً لان  
قوله اي ان صح الظاهر ان يرد قد يغيرت فاعل الجواب او غيرها الى ان يكون جازاً عن  
سببية ولا سببية تحذف المعنى من المعاني في قوله قد ضم الماهر انهم نحن  
على احد الطرفين السابقين **و** واما اكثر الى قوله **ش** قد يكون المحذوف